الرضى حيث قال اللفظ فى اصل اللغة مصدر ثم استعمل بمعنى
الملفوظ ثم خص بالملفوظ من الحروف وقيل انه خص قبل التجوز المذكور
وهو مذهب كثير فقد ذهب الى ان اللفظ فى اصل اللغة الرمى يقال
استعمل فى رمى ما صدر من الفم من الحروف والاصوات والمعنيان
مصدران ثم تجوز فى الملقى المكانى بجعل بمعنى اسم المفعول
ثانيا منصوب على الظرفية اى خص زمنا ثانيا اى فى زمان ثان
ولا يصح جعل ثانيا مفعولا مطلقا اى خص تخصيصا ثانيا
لاقتضائه ان خص اولا فى عرف اللغة بشئ اخر مع انه ليس كذلك

بما هو صادر من الفم الخ ان حررت على قول السيد المتقدم من ان
التخصيص لم يسبقه تجوز فلا بد من تقدير مضاف اى برمى ما هو
صادر بالفعل من الفم من الصوت الخ من الاولى
ابتدائية والثانية بيانية وقوله بما هو صادر من الفم اى عما صادر
من الفم بالفعل سواء كان قائما ان نسانا او غيره وليس المراد بما شانه
ان يصدر من الفم حالة هذا اصطلاح نحوى كما يأتى على
المخارج اى على جنسها بحيث لو عمل الحرف ما لم يعتمد على مخرج
واحد حرفا واحدا او اكثر خير لكان المحذوف مع اسمها والتقدير
كان ذلك الصوت المعتمد على جنس المخارج حرفا واحدا او اكثر
ويصح جعله حالا من الصوت لكن الاول اولى لان الحرف ليس
وصفا مشتقا كما هو الغالب فى الحال مهملا او مستعملا اى كان
الاكثر مهملا او مستعملا فلا يقال الخ هذا مفرع على محذوف
والاصل والصدور من الفم محال على الدوح فلا يقال ان لفظة
من الفاظ القرآن او غيره من الكتب المنزلة التى خلقها الله لفظة
الله لها او ان اضيفت اليه خلقا لم تنسب اليه لابهامها الخارجة
وهو متروك عنها بل يقال فيها كلمة وفيه انا لا نسلم ان كلمة قول مفرد
والقول هو اللفظ الصادر من الفم فنسبة الكلمة الى الله يوهم الكفر والله

متروك

متروك عنها والجواب ان اسناد الكلمة لله وانه كان موهما لكن
ورد الاذن الشرعى باسنادها اليه فحمل منع اطلاق اللفظ على
الله او اسناده اليه اذا كان موهما لم يرد الاذن باطلاقه او اسناده
واما جاز وفى اصطلاح النحاة عطف على قوله فى اصل
اللغة او على قوله فى عرف اللغة والايقال عما من شانه بادخال
الباء على ما والنحاة جمع نحاة جمع قاض ما من شانه
ان يصدر اليه ما نكرة موصوفة او انها موصولة وقوله من شانه خبر
مقدم وان يصدر من الفم فى تاويل مصدر مبتدا مؤخر والجملة
صفة لما او صلة لها اى وفى عرف النحاة شئ واحد مثنى الذى
الصدور من الفم شانه واحد اكثر فان قيل ان هذا
لا يناسب التعبير بالجمع فى قوله الحروف اما كون قوله واحدا او اكثر
التعبير بالجمع فظاهر واما عدم مناسبة قوله او اكثر فباعتبار
ان الاكثر من الحروف صادق بحرفين والحروف جمع كثرة والجواب
ان المال فى الحروف جنسية فتبطل معنى الجمعية بقرينة قوله واحدا
او اكثر وتجرى عليها احكام اللفظ عطف على قوله ما من شانه ان
يصدر اى او ما ليس من شانه الصدور من الفم لكن تجرى عليه
احكام ما يصدر من الفم فيندرج اى فيدخل وقوله
فيما فى تعريف اللفظ فى اصطلاح النحاة وقوله اى
حين اذ فسر باسم زمان عما من شانه ان يصدر من الفم وما
ليس من شانه ان يصدر من الفم لكن تجرى عليه احكامه وقوله كلمات
الله والضمائر الخ لف ونشر مرتب فكلمات الله عند رجوعه
بالنظر للطرف الاول منه والضمائر المستترة عند رجوعه فيه
بالنظر للطرف الثانى منه كلمات الله اى فيقال لها
الفاظ واعترض بانه ان اريد بكلمات الله الفاظ القرآن
فغير ظاهر لانها حادثة وهى صادرة من الفم بالفعل

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)